المجلس العلمي

الواقع الاقتصادي بطرابلس الغرب (ليبيا)

عناصر المحاضرة:

- تمهيد
- الزراعة والإنتاج الزراعي
- واقع الحرف والصنائع
- النشاط التجاري
- خاتمة

تقديم:

تميزت طرابلس الغرب بموقع جغرافي مهم على ساحل البحر المتوسط الجنوبي، فكانت تمثل مركزاً استراتيجياً واقتصادياً لتجارة القوافل منذ أقدم العصور بين أوروبا وبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى عبر البحر المتوسط، وأصبحت مركز التبادل الأبرز في عموم الشمال الأفريقي.

كانت طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني مابين 1551 -1111م وقسمت هذه الفترة الزمنية التي تجاوزت ثلاثة قرون ونصف إلى ثلاثة أقسام - وفقاً للتطورات السياسية - وشكلت العلاقة مع الدولة العثمانية العهد العثماني الأول، وتميزت بسيطرة الانكشارية على السلطة وفرض ضرائب متعددة على الناس، الأمر الذي أدى إلى قيام عدة انتفاضات ضد الحكم العثماني فكان التوتر السياسي، وتعدد مراكز القرار، وتدني الأوضاع الاقتصادية، وتباطا نمو قوى الإنتاج من أهم سمات هذه الفترة.

1-الزراعة:

يصف الورثلاني الوضع الزراعي أثناء رحلته سنة 1746 حين يقف على أوضاع الفلاحة بطرابلس بذكره لمختلف المنتوجات الزراعية والتي تمثلت في الأشجار المثمرة باختلاف أنواعها ويذكر أقاليم تواجدها.

الإنتاج الزراعي: عرف تطورا ملحوظا طيلة قرنين 16و 17 بفحوص طرابلس، جبل نفوسة، إقليم برقة فقد كانت الزراعة بالنسبة لهم المصدر الرئيسي، لكن هذا النشاط كان يعانى من عدة مشاكل أهمها قلة مساحة الأرض الخصبة ثم قلة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، مع عدم وجود أنهار في المنطقة[1] . فكل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على خدمة الأرض لاسيما في فترات عدم الاستقرار وانعدام الأمن[2].

قد تزايد هذا الضغط المالي على السكان بتناقص مصادر الدخل لولايات المغرب بالعثمانية فيعملون على استخلاص الضريبة من سكان الأرياف مثلما حدث مع أحمد القرمنلي طرابلس(1711- 1745) كما سعى

[1] - شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ت محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص465.
[2] - ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس. تر: عمر الديراوي أبو حجلة. ط1، مكتبة الفرجاني. د ت، طرابلس، ص81

الحكام في طرابلس الغرب لزيادة الإنتاج من خلال التخفيف من أعباء الجباية وتقديم الإعانات المالية (السلفية) أو (الصارمة) أو (المشتري).

2-واقع الحرف والصنائع:

كانت الصناعة في طرابلس صناعة تقليدية، وهي في الغالب نشاط خاص على نطاق محدود جداً، فلم تشهد البلاد مصانع كبيرة، لأنها كانت تستهدف متطلبات وحاجات أهالي طرابلس الرئيسة من ملبس وغذاء وأدوات الفلاحة، وحتى في حالات التصدير إلى الخارج فإن ذلك كان يتم عن طريق وكلاء وتجمع فرادى من مختلف المناطق[1].

غلب على الصناعة في المدن والأرياف بطرابلس الغرب المصنوعات اليدوية مثل: صناعة الأغطية الصوفية والأدوات الجلدية والحدادة وصنع الأسلحة وغيرها. إلا أنها عانت عدة مشاكل إنتاجية أسهمت في تدنيها كماً ونوعاً، مثل الضرائب التي أثقل بها كاهل العاملين، ومنافسة الصناعات الأوروبية لها، مما أدى إلى عجز السلطات عن تطوير صناعة حقيقية في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المواد الأولية، والأيادي العاملة ذات الخبرة في هذا المجال. حتى أن أغلب المواد الأساسية كانت تصدر خاما دون تصنيعها مثل الأصواف والجلود والزيوت والقمح والشعير والشمع والعسل والتمور والزعفران والإسفنج والملح[2]

تركزت في المدن الرئيسية خاصة برقة وطرابلس بحيث اعتمدت على المهارة اليدوية التقليدية والموروثة، وذلك تلبية للحاجيات المحلية الضرورية لسكان الأرياف وكمالية لسكان المدن إضافة إلى تصديرها للأسواق الخارجية، وقد شجع على ذلك اعتناء الحكام.

كما كان لوجود الأندلسيين الحرفيين وحتى اليهود أثرا بالغا، وبالتالي انتشرت الورشات التقليدية وعرفت الأحياء بأسماء الصناعات (مثلا الشواشية ، البشماقية، المقايصية ، الخرداجية ، المقفالجية)

3-من أهم الصناعات:

- الصناعة النسيجية التي عرفت بها برقة وطرابلس وقد تنوعت في صناعة الاقمشة والشاشية، وقد برع بعض الأندلسيين الوافدين فيها.
- الصناعات الحديدية التي توزعت في ورشات المدن وانتشرت حتى ببعض الجهات الجبلية والواحات فعرفت طرابلس بصناعة السيوف والبنادق.
- صناعة الخشب والسفن: تعتمد على الأخشاب المحلية ذات الجودة المستوردة ولعل أهم الورشات لصناعة السفن الشراعية أو القوارب كانت بطرابلس، حتى أنه تم استقدام مهندس اسباني في عهد يوسف باشا القرمنلي 1797.
- صناعة الخزف والفخار: انتشرت بطرابلس، ويعالج بها الرخام ويحضر الجبس ويصنع الأجر والقرميد.
- صناعة الجلود: كانت رائجة في المدن والبوادي لإنتاج السروج والمحافظ والاحدية وأغمدة السيوف والقراب والأحزمة.

---

[1]- ـ ريتشارد توللي، المصدر السابق، ص81.

[2]- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، طرابلس،1988، ص146.

•صناعة الحلي: تخص المجوهرات الذهبية والفضية اشتهرت بها العائلات الحضرية خاصة اليهود والأندلسيين، وانتشرت في طرابلس، والجبل الغربي.

•صناعة المستحضرات: تتمثل في صناعة العقاقير وتقطير ماء الورد واستخراج العطور.

لم ترتق الصناعة الحرفية وظلت ضمن إطارها الحرفي التقليدي، وحسب ملاءمتها لتوجهات المجتمع الطرابلسي البسيطة، والظروف السياسة والاقتصادية التي مرت بها طرابلس الغرب.

4-النشاط التجاري:

تركزت وارتبطت بقسمين الداخلية المتعلقة بالأسواق الريفية التي تحولت الى مراكز تجارية وأصبحت المدن محاور رئيسية للنشاط التجاري بحكم انها مقرا للأجهزة الإدارية والعسكرية والعلمية ومستقرا للتجار والوافدين والعلماء إضافة إلى اتصالها بالخارج وبالتالي هي محطة للتصدير ومستودع للمنتجات.

عرفت مدينة طرابلس بأسواقها العديدة التي تتبع المنتوج أو اليوم أو الأجناس مثل (سوق الأتراك يخص الترك) .... وتعتبر نقطة تتبع الحجاج المغاربة ومحطة للتبادل التجاري مع السودان (غدامس، غات) وميناء أهمها للتصدير المنتوجات المحلية نحو المشرق كالجلود، والتمور، والتبغ، والزعفران.

تميزت كذلك هذه الايالات بالتبادل التجاري المحلي القوافلي فمثلا مدينة غدامس وغات كانت محطة مهمة للقوافل القادمة من صحراء الجزائر ومدن الساحل كتنبكتو، وبالتالي حافظت طرابلس على صلاتها التجارية مع السودان. كما كانت القوافل تنقل للسودان عبر الصحراء العبيد، العطور، ريش النعام، **مقابل** الأدوات الحديدية، الأغطية، البرانس، الملح.

وفي إطار التبادل مع الموانئ المشرقية كاسطنبول، إزمير ، بيروت ، الإسكندرية ، ابتاعت التوابل والعطور وحتى الأقمشة **مقابل** المصنوعات الجاهزة والتبر والذهب والمعادن نفس الأمر ينطبق مع المرافئ الأوروبية الرئيسية مثل نابولي ، ليفورن ، مالطا ، جنوا ، البندقية ، وحتى مارسيليا ، وتميزت بسيطرة اليهود في المعاملات التجارية.

عرفت ليبيا تجارة العبيد والتبر رواجا كبيرا، بربط علاقات ببلاد السودان، وعملت الأسرة القرامانلية (1835-1711م) على تثبيت الأمن والاستقرار لتضمن استمرارية تدفق تلك المنتجات الإفريقية، التي عادت بمداخيل وثروة مستغلة توتر العلاقات الجزائرية التونسية لضمان التوافد الكبير لهذه السلع [1].

في عهد يوسف باشا (1832-1795م) عرفت طرابلس انتعاشا، بسبب السياسة التي اتبعها داخل الايالة كتقوية الأسطول البحري وفرض الضرائب، وإقامة الفنادق، وتوفير الأمن، وتنظيم المحطات التجارية التي يلتقي فيها تجار فزان وطرابلس مع تجار السودان .

مثلت تجارة العبيد ثلث الحركة التجارية العامة لطرابلس، ويتم نقله إلى القسطنطينية والمناطق العربية والأوروبية، فساعد كل ذلك تجار غدامس، مرزق، المجابرة، الزاوية، الكفرة، بنغازي، جالو وأوجلة على تحريك

[1] الحسين بن محمد الورثيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بالرحلة الورثيلانية، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908.

الحياة التجارية داخل طرابلس الغرب؛ وذلك قبل التراجع الذي يعود إلى جملة من العوامل المحلية والدولية.

5-مصادر الدخل:

اعتمد القرمانليون في تمويل الخزينة بالدرجة الأولى على جباية الضرائب من الأهالي، أو تلك التي كانت تفرض على السفن التجارية التي تمر بالموانئ الليبية، ذلك لأن طرابلس كانت بالنسبة لأوربا بوابةً رئيسية وسوقا تتدفق منه السلع الأفريقية إلى أوربا بحكم الوساطة التجارية وموقعها الجغرافي.[1]

تدهور وضع الخزينة بسبب الضغوط الخارجية وانقطاع الموارد المالية الكبيرة والإتاوات من الغارات البحرية، التي أثرت تأثيرا كبيراً في قيام الحكومة القرمانلية بفرض مزيد من الضرائب والرسوم المختلفة على السكان المحليين لتوفير احتياجات ومطالب القصر، واتباع مركزية متشددة في التعاملات الاقتصادية المحلية، مما ألحق ضرراً كبيراً بالأوضاع الاقتصادية.

ساءت الأحوال الاقتصادية في أواخر حكم يوسف القرمانلي ومن مظاهرها إثقال الفلاحين بأنواع الضرائب، واحتكار تجارة الحبوب من قبل السلطة، بيع المحاصيل مقدماً لتسديد الديون، اشتراك الأسرة القرامنلية في التعاملات التجارية المعتمدة على الاحتكار،[2] الإسراف والبذخ التي كان عليها يوسف باشا في نهاية فترة حكمه، وعدم القدرة على سد حاجات الباشا المالية الكبيرة[3]. حتى وصل الامر بركب الحج التي كانت تمر بطرابلس منذ عهود طويلة لأن تغير طريقها في أواخر حكمه.

تحطم اقتصاد طرابلس تقريبا بنهاية الغارات البحرية، وتلا ذلك محاولات تحول التجارة عبر الصحراء نحو الغرب والجنوب إلى موانئ المستعمرات الأوربية على ساحل الأطلسي[4]. ومن جهة أخرى أصبح تجار القوافل العائدون من هذه الأقاليم يتوجهون بقوافلهم إلى أسواق الدول المجاورة في مصر وتونس والجزائر؛ تجنباً لغارات القبائل المتمردة ضد السلطات، وتوقف التبادل التجاري بين الطرفين، فحرمت بذلك طرابلس من أهم مواردها الاقتصادية.

وبانقطاع موارد الغارات البحرية، أصبحت الأوضاع المالية في الايالة تنذر بالكارثة، ولجأ الباشا إلى بعض الإجراءات المالية، للخروج من أزماته بتغيير قيمة العملة، فأعلن إلغاء العملة المتداولة ليستبدل بها عملة أكثر منها رداءة وأقل قيمة[5] الأمر الذي عرقل التجارة وأفقد الثقة بالاقتصاد المحلى، كما لجأ إلى الاقتراض بفوائد كبيرة، بل بلغ الأمر إلى رهن مجوهرات حريمهم ورهن سفنهم الحربية أو بيعها في محاولة لتسديد تلك الديون.

6-نظام الاحتكار ودور اليهود:

حاولت السلطات السيطرة على النشاط التجاري، باحتكار بعض الصادرات والواردات من السلع والبضائع مثل تجارة الحبوب وبعض الصناعات المحلية وشراء مستلزمات الجيش والبلاط، ومن بين المواد التي احتكرها يوسف باشا الملح كما احتكر الباشا كذلك تصدير "بودرة الصودا"، وفضلاً عن هاتين المادتين احتكرت السلطات

---

[1]- على عبدا للطيف أحميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت، ص41..

[2]- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، المطبعة الفنية الحديثة، د.م، ص14

[3]- ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835-1911م، منشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2006، ص81.

[4]- أتورى روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، تر: خليفة محمد التليسى، ط1، الدار العربية للكتاب، بيروت، ص 411 - 418 ؛ شارل فيرو، المصدر السابق ، ص 411 .

[5]- جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبدالحفيظ الميار واحمد اليازورى، مكتبة الفرجانى، طرابلس 1993م، ص11

شراء وتصدير الجلود، فقد كان يمنح كالتزام للتجار اليهود مقابل دفعهم مبالغ سنوية، يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من السلع التي كان يمنح حق المتاجرة بها مثل الصابون والدخان والفحم[1].

كما اهتم حكام طرابلس بتجارة الرقيق، فقد كانوا يحصلون عليهم بأعداد كبيرة، سواء في شكل ضرائب أو على شكل غنائم[2].

شملت سيطرة الأوربيين على تجارة طرابلس الخارجية بصورة عامة، وهو ما يبرز بشكل جلي في الاحتكار شبه الكامل لعمليات النقل البحري، من السفن البريطانية والبندقية والفرنسية. وعلى عكس ما هو متوقع فإن احتكار التجارة من قبل يوسف باشا أدى إلى كساد التجارة وانحطاطها الشامل في البلاد[3].

وبالموازاة قامت السلطة بإعداد قانون خاص بالإجراءات الجمركية، والذي أسهم في إضعاف التبادل التجاري مع دول الجوار، كما عهد الباشا بالتزام الجمارك إلى بعض الأسر التي أعادت بيع السلع لليهود.

ومن الممارسات التي ألحقت ضرر اً كبيراً بالتجارة في إيالة طرابلس، لجوء السلطات الحاكمة أثناء التبادل التجاري مع التجار الأجانب إلى إصدار، سندات مالية تسمى "التذاكر" يسجل فيها اسم التاجر ونوع البضاعة وقيمتها ويتوجه بها التاجر إلى أحد حكام الأقاليم في الايالة لتسديد قيمة السند نقداً أو بضائع عينية محلية كالزيوت والسمن والصوف والجلود أو مستوردة كالمعادن والجلود والرقيق والمصنوعات، لعدم توفر السيولة المالية لدى السلطات[4]

خاتمة:

بالرغم من تنوع المداخيل التي يتحصل عليها حكام طرابلس، إلا أنهم حصروا مصروفاتهم في وجهين أساسيين من أوجه الإنفاق، تمثل الأول في تغطية مصروفات الأسرة الحاكمة ومتطلبات القصر، في حين تمثل الوجه الثاني في مصروفات الجيش والأسطول والجهاز الإداري.

كانت الأوضاع الاقتصادية المتردية في طرابلس في هذه الفترة مؤثرا في الأوضاع الأخرى، فقد كان المصدر الوحيد لدخل السلطات القرمانلية هو الضرائب، التي شكلت عبئاً كبيراً على المجتمع الطرابلسي، مما أدى إلى استنزاف قدرات المجتمع الطرابلسي الاقتصادية، ولم تتح لهم الفرصة لتطوير أنفسهم في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية.

---

[1]- روسي، مرجع سابق، ص414.
[2]- سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية...، ص ص 43، 44..
[3]- شارل فيرو ، مرجع سابق ، ص611 -618 .
[4]- عمر على بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م ، مكتبة الفرجانى، طرابلس، 1966، ص188.